المشهد السياسي والحزبي: اليمين يترجم فوزه الانتخابي لمشاريع "تغيير" عميقة تفجّر صراعات داخلية

أنطوان شلحت

تحت المجهر

■ حكومة نتنياهو السادسة تفجر صراعات داخلية وتتسبب بحملة تظاهرات معارضة ■ جدل عميق حول "الإصلاح القضائي" ■ الصهيونية الدينية تتحول إلى القوة البرلمانية الثالثة ■ خروج حزب "ميرتس" من المشهد السياسي- الحزبي ■ انقسام في موقف الشارع الإسرائيلي حول "يمينية" الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

تظاهرة مناوئة لحكومة نتنياهو السادسة في تل أبيب في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٣. (إ.ب.أ)

الملخص التنفيذي

تشكيل الحكومة الـ٣٧ بقيادة بنيامين نتنياهو وهي الأكثر تطرفاً دينياً ويمينياً في تاريخ إسرائيل.

تقود مجموعة من منظمات المجتمع المدني وفئات من قطاعات اقتصادية بالإضافة إلى نخب أكاديمية وقانونية، وأحزاب المعارضة، مظاهرات احتجاج أسبوعية على سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

الحدّ من صلاحيات المحكمة الإسرائيلية العليا، وتغيير تركيبتها إلى تركيبة أكثر محافظة، وإعادة هيكلة صلاحيات المستشار القانوني، من أهم خطوات "الإصلاح القضائي" الذي تقوده حكومة نتنياهو الجديدة.

باتت "الصهيونية الدينية" بمثابة القوة البرلمانية الثالثة، وهي تشارك في الحكومة مدفوعة بمعتقداتها المتطرفة والخلاصية: ضرورة تطبيق "الوعد الإلهي المُعتّق" بأن تكون "أرض إسرائيل الكاملة" (من البحر إلى النهر) لـ"شعب إسرائيل" فقط.

تراجع قوة اليسار الصهيوني وعدم تمكن حزب ميرتس ("يسار صهيوني") من اجتياز نسبة الحسم.

تراجع مستمر بثقة السكان اليهود بمؤسسات الدولة بما فيها المحكمة العليا والحكومة والشرطة، مقابل ارتفاع الثقة بمؤسسة الجيش وبرئاسة الدولة.

مقدمة

تزامنت كتابة هذا الفصل مع تصاعد حملة الاحتجاج الجماهيرية في إسرائيل ضد حكومة بنيامين نتنياهو الجديدة (السادسة) التي تستند إلى ائتلاف يتشكّل من اليمين المتطرّف الخالص، القومي والديني والاستيطاني. تقود حملة الاحتجاجات مجموعة من منظمات المجتمع المدني وفئات من قطاعات اقتصادية بالإضافة إلى نخب أكاديمية وقانونية، وتشارك فيها أكثرية أحزاب المعارضة. يرى منظمو حملة الاحتجاج ومؤيدوهم أن إسرائيل تسير في طريق غير ديمقراطية تؤدي إلى طغيانٍ، وربما إلى تصفية التعددية السياسية والاقتصادية والثقافية التي عرفتها الدولة في نطاق "الديمقراطية اليهودية"، وأن هذا السير صادر عن نوايا مسبقة لدى الحكومة الحاليّة تهدف، في نهاية المطاف، إلى التسلّط من فوق. وهي نوايا سبق أن تمت المجاهرة بها منذ أكثر من عقد، مثلما دأبنا على أن نشير في تقارير "مركز مدار" الإستراتيجية منذ ما يزيد عن عقد، ويجري تسريعها الآن من منطلق استغلال الظرف المستجد الناجم عما أسفرت عنه الانتخابات العامة، التي جرت يوم ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، وكانت الخامسة خلال أقل من ٤ أعوام، من نتائج منحت الائتلاف الحكومي الحالي "أكثرية مريحة" (٦٤ مقعداً من مجموع ١٢٠) تتيح له إمكان الدفع قدماً بمخططاته قبل أن تتم إطاحة هذه الأكثرية.

بطبيعة الحال، تشمل هذه المخططات إجراءات تتعلق بالسياسة الخارجية، والاحتلال في أراضي ١٩٦٧ والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والسياسة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ستتوقف عنده الفصول الأخرى من هذا التقرير.

سيتطرّق هذا الفصل، على وجه التحديد، إلى الحكومة الإسرائيلية الجديدة وإلى تركيبتها وسياستها الداخلية ومشاريعها، فضلاً عن موضوع زيادة قوة تيار الصهيونية الدينية، وموضوع تلاشي حزب ميرتس، آخر بقايا ما يعرف باسم "اليسار الصهيوني"، وكيف ينظر الرأي العام في إسرائيل إلى هذه المستجدات من خلال المؤشرات المتعددة.

في فقرة الإجمال سنحاول استشراف أبرز الاتجاهات التي ستسير فيها إسرائيل في الفترة المقبلة على ضوء إقامة هذه الحكومة وخلفياتها وسياساتها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أولاً: إقامة حكومة اليمين المتطرف تفاقم الصراع الداخلي

أدّى تشكيل الحكومة الأكثر تطرفاً دينياً ويمينياً في تاريخ إسرائيل، بقيادة بنيامين نتنياهو، إلى تعميق الاستقطاب الداخلي حول مستقبل الدولة وطابعها، وظهرت ردات فعل غير مسبوقة من قبل شخصيات قيادية، تمثلت في دعوة قادة سياسيين وعسكريين كبار سابقين إلى القيام بأشكال مختلفة من الاحتجاج لإسقاط الحكومة تشمل إضافة الى التظاهر، العصيان المدني، وعدم إطاعة أوامر الحكومة.

دفعت حالة الاستقطاب وحدّتها إلى بروز تحذيرات من احتمال اندلاع حرب أهلية، من أهمها تحذير رئيس الدولة الإسرائيلية إسحق هرتسوغ.[1] فيما حذر التقرير السنوي الصادر عن "معهد دراسات الأمن القومي" بعنوان "تقدير إستراتيجي لإسرائيل ٢٠٢٣" من الخطوات التي تقوم بها الحكومة وتمسّ بالديمقراطية، والتي يمكن أن تعرّض علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة للخطر. ومما جاء في التقرير أن إضعاف المنظومة القضائية، بالإضافة إلى تغيير أسلوب العلاقات مع الفلسطينيين، يمكنهما أن يؤديا إلى تدهور علاقات إسرائيل مع الغرب ومع الإدارة الأميركية، وهو ما سيُلحق الضرر بأمن الدولة في المدى الزمني القريب.[2]

على الصعيد الشعبي، خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين في تل أبيب والقدس وحيفا وغيرها من المدن الإسرائيلية منددين بالحكومة وسياساتها، وداعين إلى إسقاطها، كما تواصلت الدعوات إلى استمرار الاحتجاجات والمظاهرات.

خطوط حكومة نتنياهو السادسة: استيطان وتهويد من جهة وتغييرات بنيوية في جهاز القضاء من جهة أخرى

وضع نتنياهو، يوم ٢٠٢٢/١٢/٢٨، لمسات أخيرة على ائتلافه اليميني، والديني، والاستيطاني، حيث تم تحديد الخطوط الأساسية التوجيهية للحكومة التي تشدّد، من بين أمور أخرى، على:

"حق الشعب اليهودي الحصري وغير القابل للتصرف في جميع أنحاء أرض إسرائيل"، وتشمل تعهدات بتعزيز الاستيطان في "الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة (الضفة الغربية)".

من الخطوط الأساسية التوجيهية للحكومة: "حق الشعب اليهودي الحصري وغير القابل للتصرف في جميع أنحاء أرض إسرائيل"، وتعهدات بتعزيز الاستيطان في "الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة (الضفة الغربية)".

قبل مراسم أداء الحكومة الإسرائيلية الجديدة اليمين القانونية في الكنيست، التي جرت مساء يوم ٢٠٢٢/١٢/٢٩، وقّع حزب الليكود بزعامة نتنياهو اتفاقيات ائتلافية مع حزبي اليهود الحريديم شاس ويهدوت هتوراة، وكذلك مع أحزاب اليمين المتطرف: "الصهيونية الدينية" وقوة يهودية (عوتسما يهوديت) و"نوعام". وفي الاتفاقيتين الائتلافيتين المنفصلتين مع حزبي "الصهيونية الدينية" و"قوة يهودية"، التزم حزب الليكود من حيث المبدأ فيها بثلاث قضايا ذات أهمية خاصة:

١. فرض السيادة الإسرائيلية على ما تسميه مناطق "يهودا والسامرة"، مع مراعاة اعتبارات رئيس الحكومة في ما يتعلق بـ "التوقيت وتقييم المصالح الوطنية والدولية لدولة إسرائيل".
٢. العمل على شرعنة البؤر الاستيطانية التي تعتبرها الحكومة الإسرائيلية حالياً غير قانونية.

٣. سن "فقرة التغلب" التي تسمح للكنيست بإعادة تشريع قوانين ألغتها المحكمة الإسرائيلية العليا باعتبارها تتعارض مع قوانين أساس إسرائيل شبه الدستورية، وجاء في الاتفاقية "ستُتخذ خطوات لضمان الحوكمة واستعادة التوازن المناسب بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية".

لا تشمل الخطوط العريضة للائتلاف التزاماً إزاء الحفاظ على إسرائيل كدولة ديمقراطية، حيث يرد فيها أن الحكومة "ستحافظ على الطابع اليهودي للدولة وعلى تراث إسرائيل، وستحترم ممارسات وتقاليد أفراد جميع الأديان في البلاد وفقاً لقيم وثيقة الاستقلال". تنص بعض الاتفاقيات على إعداد تشريع لتعديل "قانون العودة" الإسرائيلي الذي يحكم سياسة الهجرة، بغية جعل الحصول على حقوق هجرة تلقائية لأشخاص غير يهود أمراً أكثر صعوبة. كما تنص على تعديلات لرفض شرعية التحوّل إلى اليهودية بحسب إجراءات تيارات غير أرثوذكسية تتم في إسرائيل (وكلا هذين التغييرين يهدّدان بمس علاقات إسرائيل مع اليهود في الشتات الذين ينتمي ملايين منهم إلى تيارات غير أرثوذكسية داخل اليهودية). وتنص الاتفاقات الائتلافية على زيادة تمويل الرجال الحريديم في دراسة التوراة بدوام كامل، وتمويل مجموعة من المطالب الأُخرى التي قدمتها أحزاب الحريديم، بالإضافة إلى زيادة المبادرات والميزانيات الرامية إلى تعزيز الهوية اليهودية.

تعهدت الحكومة الجديدة في المبادئ التوجيهية للائتلاف، بأن تواصل إسرائيل حربها ضد برنامج إيران النووي، وتستمر في سعيها لتعزيز مكانة القدس، وسعيها لتعزيز السلام مع جميع جيرانها مع الحفاظ على أمن إسرائيل ومصالحها التاريخية والوطنية، وتعزيز العدالة الاجتماعية وخفض كلفة المعيشة ومكافحة الفقر، والسعي لتعزيز الهجرة اليهودية، وإعطاء الأولوية للتعليم، ومحاربة موجة الجريمة في القطاع العربي.[٣]

وتضمنت تشكيلة الحكومة الوزارية مجموعة من التعيينات لشخصيات اليمين الاستيطاني والمتطرف في مواقع مفتاحية لها علاقة مباشرة بالفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر:

١. تعيين بتسلئيل سموتريتش من حزب اليمين المتطرف "الصهيونية الدينية"، الذي يدعم فرض السيادة الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية من دون حقوق متساوية للفلسطينيين وزيراً في وزارة الدفاع التي عين يوآف غالانت وزيرًا لها. مُنح سموتريتش بموجب هذا التغيير صلاحيات واسعة النطاق في ما يتعلق بالشؤون المدنية للمستوطنات اليهودية والفلسطينيين في الأراضي المحتلة، إضافة إلى توليه منصب وزير المالية.

تعيين بتسلئيل سموتريتش من حزب اليمين المتطرف "الصهيونية الدينية"، الذي يدعم فرض السيادة الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية من دون حقوق متساوية للفلسطينيين وزيراً في وزارة الدفاع التي عين يوآف غالانت وزيرًا لها. ومُنح سموتريتش بموجب هذا التغيير صلاحيات واسعة النطاق في ما يتعلق بالشؤون المدنية للمستوطنات اليهودية والفلسطينيين في الأراضي المحتلة، إضافة إلى توليه منصب وزير المالية.

٢. تعيين إيتمار بن غفير، رئيس حزب "قوة يهودية" الكهانيّ، الشبيه من ناحية أيديولوجية بحزب "الصهيونية الدينية"، في منصب وزير الأمن القومي مع سلطة غير مسبوقة على الشرطة و"حرس الحدود". جاء تعيين سموتريتش وبن غفير بعد سنّ قوانين تمكّنهما من تولي هذين المنصبين الموسعين. وينصّ القانون الجديد المتعلق بهذا الأخير على تعديل أنظمة الشرطة الحالية، وورد فيه أنه ستكون للحكومة سلطة على شرطة إسرائيل، وسينصّب بن غفير، بصفته وزيراً للأمن القومي، مسؤولاً عنها وعن قوات حرس الحدود التابعة لها، بالنيابة عن الحكومة. ويمنح القانون الجديد بن غفير صلاحية توجيه السياسة العامة للشرطة وتحديد المبادئ العامة للعمل بما يشمل تخفيف قواعد إطلاق النار، وتوفير المزيد من الحصانة القانونية لقوات الأمن. ويمكنه أيضاً التأثير في السياسة المتعلقة بالتحقيقات، بعد التشاور مع القائد العام للشرطة والاستماع إلى رأي المستشارة القانونية للحكومة.

تجدر الإشارة إلى أنه في الفترة التي سبقت الانتخابات الإسرائيلية العامة، وعد بن غفير في حملته الانتخابية باتباع سياسة صارمة ضد الجريمة و"الإرهاب". وقال إنه يريد مزيداً من السيطرة على وضع سياسات الشرطة وأولوياتها، بما يتماشى مع المبدأ القائل إن الوزير المسؤول عن منصب يجب أن يتمتع بصلاحية ترافق هذا المنصب. وقال بن غفير في مناقشات مشروع القانون إنه يعتقد أن زيادة سلطة الوزير ستساعده في محاربة الأوبئة المجتمعية الدائمة بصورة أفضل. وكان أكد قبل ذلك أنه يعتزم تخفيف قواعد فتح النار لتمكين قوات الأمن الإسرائيلية من إطلاق النار على راشقي الحجارة والزجاجات الحارقة، كما قال إنه يريد تعزيز الحصانة القانونية لقوات الأمن.

وحذّر منتقدو القانون، بمن فيهم وزير الدفاع المنتهية ولايته بيني غانتس، من أن يقوم بن غفير باستخدام صلاحياته الموسعة التي يتيحها القانون لبناء جيش خاص.[٤]

كذلك تم سنّ القانون الذي يمكّن زعيم حزب شاس، أرييه درعي، من العودة إلى شغل منصب وزير على الرغم من أنه يقضي عقوبة سجن مع وقف التنفيذ تم فرضها عليه في وقت سابق من العام ٢٠٢٢ بسبب ارتكابه مخالفات ضريبية. غير أن المحكمة الإسرائيلية العليا قررت، يوم ٢٠٢٣/١/١٨، أن تعيين درعي وزيراً للداخلية والصحة غير معقول إلى أقصى حدّ بسبب إداناته الجنائية المتكررة، التي كان آخرها إدانته بتهمة الاحتيال الضريبي. ومما جاء في قرار الحكم: "قررت هيئة قضاة المحكمة العليا بأغلبية أصواتها (عشرة قضاة في مقابل قاضٍ واحدٍ) أن هذا التعيين غير معقول إلى حدّ كبير، وعلى هذا النحو، يجب على رئيس الحكومة عزل درعي من منصبه"... وفي يوم ٢٠٢٣/١/٢٢ أقال رئيس الحكومة نتنياهو درعي من منصبه كوزير للصحة والداخلية. وقال نتنياهو مخاطباً درعي في الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية: "أنا مضطر، بقلب مثقل وبأسى شديد وبأسوأ شعور ممكن، إلى إقصائك من منصبك كوزير في الحكومة." وأضاف نتنياهو أنه يعتزم البحث عن أي طريقة قانونية يمكن من خلالها

أن يستمر درعي في المساهمة في قيادة دولة إسرائيل بخبرته ومواهبه، بما يتماشى مع إرادة الشعب.[٥]

وتسبّب صدور قرار الحكم هذا بصبّ الزيت على نار التوتر بين الحكومة والجهاز القضائي في ما يتعلق بخطط الإصلاحات القضائية خاصة ما يتعلق بسن فقرة التغلب التي يطلق عليها في الخطاب المعارض "الانقلاب القضائي"، وأثار دعوات فورية من الائتلاف الحاكم إلى مضاعفة الضغط من أجل تشريع يهدف إلى تقييد قدرة هذه المحكمة على الحكم في قرارات الحكومة أو الكنيست، بينما أشادت المعارضة بالقرار. واتهمت أحزاب الائتلاف الحكومي المحكمة العليا بالدوس على إرادة الناخبين. ودعا بعضها إلى تسريع سنّ مشروع القانون الذي يمنع المحاكم من إلغاء قرارات الحكومة على أساس المعقولية. ووصف بيان أصدره حزب الليكود ووقّعه رؤساء أحزاب الائتلاف الحكومي درعي بأنه جزء مركزي ومهم من الحكومة الحالية، وتعهد بإبقائه في منصبه.[٦]

ووفقاً لبعض التحليلات، فإن درعي هو "نسخة حريدية" من نتنياهو في كل ما يتعلّق بالفساد وشنّ الحملات المسعورة على المحاكم وهيئات إنفاذ القانون، في حين أن المحكمة العليا أظهرت شجاعة ونهضت في الوقت المناسب وقرارها كان صحيحاً، وليس فقط بسبب "المعقولية".[٧]

خطة الإصلاح القضائي محور الاستقطاب الداخلي

أعلن وزير العدل الإسرائيلي ياريف ليفين (الليكود) يوم ٢٠٢٣/١/٤ عما وصفها بأنها "خطة إصلاح شاملة وواسعة النطاق" للنظام القانوني والمنظومة القضائية في إسرائيل، التي ستكون في حال إقرارها، بمثابة أكثر التغييرات جذرية على الإطلاق في نظام الحكم في الإسرائيلي. ومن المتوقع أن تؤدي التغييرات، التي حدّدها ليفين خلال مؤتمر صحافي في الكنيست، إلى الحدّ بشدّة من سلطة محكمة العدل العليا، وإلى منح الحكومة الإسرائيلية السيطرة على لجنة اختيار القضاة، وإلى الحدّ بشكل كبير من سلطة المستشارين القانونيين للحكومة والوزارات المختلفة.

أعلن وزير العدل الإسرائيلي ياريف ليفين (الليكود) يوم ٢٠٢٣/١/٤ عما وصفها بأنها "خطة إصلاح شاملة وواسعة النطاق" للنظام القانوني والمنظومة القضائية في إسرائيل، التي ستكون في حال إقرارها، بمثابة أكثر التغييرات جذرية على الإطلاق في نظام الحكم الإسرائيلي.

وحدّد ليفين التغيير الذي يتطلّع إليه في أربعة مجالات أساسية:

- أولاً، تقييد قدرة المحكمة العليا على إلغاء القوانين والقرارات الحكومية، بحيث سيتطلب ذلك هيئة مؤلفة من جميع قضاة هذه المحكمة الخمسة عشر وأغلبية خاصة، إلى جانب سنّ "فقرة التغلّب" لتمكين الكنيست من إعادة تشريع مثل هذه القوانين في حال إلغائها بأغلبية ٦١ من أعضاء الكنيست؛
- ثانياً، تغيير عملية اختيار القضاة بغية منح الحكومة الحالية سيطرة فعالة على لجنة اختيار القضاة؛
- ثالثاً، منع المحكمة من استخدام اختبار المعقولية للحكم على التشريعات والقرارات الحكومية؛

- رابعاً، السماح للوزراء بتعيين مستشاريهم القانونيين بدلاً من تعيين مستشارين يعملون تحت إشراف وزارة العدل والمستشار القانوني للحكومة، بحيث سيصبح تعيينهم في المنصب تعييناً سياسياً. ويجادل ليفين وغيره من المدافعين عن هذه الخطة من اليمين، بأن المستشارين القانونيين غالباً ما يمثلون عقبة أمام قدرة الوزراء على وضع السياسات التي يرغبون فيها، ويُنظر إلى هذه الخطوة على أنها حاسمة في منح الوزراء سيطرة أكبر على وضع السياسات.

ادعى ليفين أن ما يُعرف باسم "الثورة الدستورية"، والتدخل المتزايد باستمرار للمنظومة القضائية في قرارات الحكومة وتشريعات الكنيست (التي ينسبها إلى القاضي أهارون باراك الذي يتهمه اليمين بأنه ذو أجندة يسارية)، تسبّبا بتدني ثقة الجمهور في النظام القانوني إلى مستوى خطر، وأديا إلى انعدام القدرة على الحكم، ووجها ضربة قاسية إلى الديمقراطية. كما أشار إلى أنه سبق أن حذّر من الضرر الناجم عن ذلك، والآن حان وقت العمل.

كشفت صحيفة "هآرتس" النقاب عن أن هناك مراحل غير معلنة من خطة حكومة نتنياهو السادسة لتقويض سلطة القضاء على رقابة عمل الحكومة والكنيست، تتضمن خطوات تعتزم الحكومة اتخاذها في أعقاب الانتهاء من المرحلة الأولى التي كان ليفين أعلن عنها. ووفقاً للصحيفة عرض نتنياهو الخطة الكاملة لإضعاف جهاز القضاء على عدد محدود من الوزراء، في اجتماع عقد في مقر حزب الليكود في تل أبيب، موضحًا أن الحكومة تعمل على استكمال إجراءات المصادقة على المرحلة الأولى (المعلنة) من الخطة التي تصفها الحكومة بـ "الإصلاح القضائي"، قبل مطلع نيسان المقبل، أي قبل انتهاء الدورة الشتوية للكنيست، وتشمل هذه المراحل إضافة للمرحلة الأولى التي فصل مركباتها ليفين في المؤتمر المذكور أعلاه:

المرحلة الثانية: إلغاء "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته": يعتزم نتنياهو وليفين تنفيذ هذه المرحلة من الخطة خلال الدورة الصيفية للكنيست الحالي، وتشمل سن "قانون أساس: التشريع" الذي سينظم مكانة القوانين في إسرائيل وقدرة المحكمة العليا على إلغائها، بالإضافة إلى أنه سينظم قدرة الكنيست على تجاوز المحكمة العليا إذا ما أقدمت على إلغاء قوانين يسنها الكنيست.

ووفقًا للنص المتوقع لـ"قانون أساس: التشريع" ستصبح الإجراءات التشريعية لقوانين الأساس أكثر تعقيداً وصعوبة، بحيث يجب أن يمر كل قانون أساس بأربع قراءات – ثلاث في دورة الكنيست التي يتم طرح القانون خلالها، كما هو متبع اليوم، وقراءة رابعة أخيرة في الكنيست الذي سينتخب.

وبحسب "هآرتس" سينص هذا القانون على أن أي قانون أساس تمت الموافقة عليه سابقاً بأغلبية تقل عن ٦١ عضو كنيست، سيفقد مكانته كقانون أساس، وسيصبح قانوناً "عادياً" بشكل تلقائي، الأمر الذي سيحوّل "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته" إلى قانون عادي، هذا لأنه تمت المصادقة عليه في الكنيست الثانية عشرة بأغلبية ٣٢ عضو كنيست.

يذكر أن جميع الأحكام بإلغاء القوانين الصادرة عن المحكمة الإسرائيلية العليا خلال الأعوام الـ ٣٠ الماضية، استندت إلى بند من بنود "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته". والجزء الأكثر أهمية في القانون الأساس الحالي هو "بند التقييد" – وهو البند الذي يقوم على أساسه المبدأ القانوني الذي يسمح بإبطال القوانين في المحكمة العليا.

في المقابل، سيعمل نتنياهو وليفين على سن قانون أساس آخر يُعنى بحقوق الإنسان، ولا يُتوقع أن يتضمن نص القانون الجديد بند التقييد، وبالتالي يمنع قضاة المحكمة العليا – بحكم الأمر الواقع – من إمكانية الاستناد إليه عند إلغاء أو إبطال قوانين يراها قضاة المحكمة "غير دستورية".

المرحلة الثالثة: تقليص حق الالتماس للعليا: تهدف هذه المرحلة إلى تقليص حق المواطنين كأفراد أو كجمعيات بالتوجه للمحكمة العليا لتقديم طلبات التماس ضد القرارات الحكومية، وذلك عبر سن تشريع من شأنه أن يقلل بشكل كبير من حق الوصول إلى المحاكم، ويحدّ بشكل أساس من قدرة الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني على تقديم طلبات التماس ضد قرارات الدولة.

المرحلة الرابعة: تقسيم منصب المستشار القانوني للحكومة: تشمل هذه المرحلة تقسيم منصب المستشار القانوني للحكومة. ويشير التقرير إلى أن هذه المرحلة لم تعرض حتى الآن إلا بشكل عام بما في ذلك خلال الجلسات المغلقة التي عُرضت فيها الخطة على وزراء الحكومة، وذلك لحساسيتها بسبب محاكمة نتنياهو بتهمة الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة. ولا تزال الآلية التي يعتزم ليفين ونتنياهو من خلالها تقسيم منصب المستشار القانوني للحكومة، غير واضحة تماماً، غير أن التقرير أشار إلى إمكانية تعيين الحكومة مدعياً عاماً يكون مسؤولاً عن محاكمة الوزراء وأعضاء الكنيست، علما بأن ذلك يقع ضمن صلاحيات المستشار القانوني للحكومة.[٨]

تحولت "خطة الإصلاح القضائي" هذه إلى محور الصراع والاستقطاب المحتدم في إسرائيل بين الحكومة والمعارضة. فمثلاً اعتبر د. إليعاد شراغا، رئيس "الحركة من أجل جودة الحكم": "إن 'فقرة التغلب' المُخطط لها هي فقرة هدم المحكمة العليا والقضاء على حقوق الإنسان في الدولة". وصرح القاضي المتقاعد أهارون باراك، الرئيس السابق للمحكمة العليا، و"المتهم" بأنه وقف وراء "الثورة الدستورية": "قام وزير العدل بجمع كل الاقتراحات السيئة والشريرة التي طرحت على مدار الأعوام وجعل منها سلسلة من شأنها أن تخنق الديمقراطية الإسرائيلية، ولا يوجد أسوأ من هذا الانقلاب الدستوري الذي يشبه إلى حد كبير انقلاباً بواسطة دبابات الجيش... في حال تطبيق خطة وزير العدل ستتحول إسرائيل إلى ديمقراطية جوفاء على غرار بولندا وهنغاريا".[٩]

من المهم الإشارة إلى أن "خطة الإصلاح القضائي" لم تأت على حين غرّة، ذلك أن لوبي "كوهيلت" ومعهد الأبحاث التابع له، واللذين يتم تمويلهما من جانب أثرياء يهود أميركيين يمينيين وداعمين لتيار المحافظين الجدد، استثمرا عشرات ملايين الشواكل في العقد الأخير في سبيل تمهيد الأرضية لهذه

الخطة التي تهدف إلى إضعاف الجهاز القضائي وتركيز قوة هائلة في يدي الحكومة وتحويل الفساد في قطاع الخدمات الجماهيرية إلى قانوني وشرعي.[10]

جاء النقد الأهم لخطة ليفين من قبل رئيسة المحكمة العليا إستير حيوت في خطاب حادّ ألقته خلال المؤتمر السنوي لجمعية القانون العام، وفيه اعتبرت أن الخطة القضائية التي يدفع بها وزير العدل الجديد قدماً ستغير الهوية الديمقراطية لإسرائيل، وستفرّغ المحاكم من الأدوات التي لديها للدفاع عن المواطنين الإسرائيليين.

جاء النقد الأهم لخطة ليفين من قبل رئيسة المحكمة العليا إستير حيوت في خطاب حادّ ألقته خلال المؤتمر السنوي لجمعية القانون العام، وفيه اعتبرت أن الخطة القضائية التي يدفع بها وزير العدل الجديد قدماً ستغير الهوية الديمقراطية لإسرائيل، وستفرّغ المحاكم من الأدوات التي لديها للدفاع عن المواطنين الإسرائيليين.

ووقّع عشرات القضاة الإسرائيليين المتقاعدين عريضة، أكدوا فيها اعتراضهم على المبادرات التشريعية التي يسعى معسكر نتنياهو لتمريرها، بما يتماشى مع الاتفاقات الائتلافية التي توصل إليها مع شركائه من أحزاب اليهود الحريديم وتيار الصهيونية الدينية.[11]

تشكل هذه الرسالة خطوة استثنائية من جانب القضاة الذين يمتنعون، عادةً، عن الإدلاء بأي تصريحات سياسية، أو عن التعبير عن مواقفهم خارج منتديات، أو دوائر مغلقة ذات صلة بالأجهزة القضائية، وأشار فيها القضاة إلى أنهم قرروا القيام بهذه الخطوة بدافع القلق من الإجراءات التشريعية المقررة من طرف الائتلاف المرتقب، وعلى رأسها "فقرة التغلب" التي تهدف إلى الالتفاف على المحكمة الإسرائيلية العليا وتقليص صلاحياتها، بحيث يتم منعها من شطب قوانين يسنّها الكنيست، حتى لو كانت غير دستورية وتتعارض مع قوانين الأساس.

عند هذا الحدّ، ينبغي تذكير القراء بأنه على نحو شبه دائم كانت الأنظار متجهة نحو المحكمة الإسرائيلية العليا، بصفتها السلطة الأعلى لتجسيد العدل (حين تعترضه عقبات سلطوية)، وكذلك حين يوضع مبدأ المساواة على المحكّ... وحين... وحين... إلخ. ولا شكّ في أن "خطة ليفين" هذه تأتي على ركام حملات اتهام لهذه المحكمة، ولا سيما من طرف جهات يمينية ومحافظة، بأنها تقف حجر عثرة أمام ما توصف بأنها "الحوكمة"، عبر تدخلها في عمل الحكومة والكنيست، بموازاة حملات تحت غطاء غاية إعادة السلطة القضائية إلى "وظيفتها المُهمة للغاية"، وهي تفسير المعايير التي أقرها المُشرّع لا تغييرها. وتشير هذه الحملات، كما أكدنا في الماضي مرات عديدة، إلى أن معسكر اليمين في إسرائيل يعتقد أنه آن الأوان لتنفيذ مشروع أكبر يتطلع إليه منذ أعوام كثيرة، ومؤداه تكبيل يدي المحكمة العليا، ووقف ما سمي قبل نحو ثلاثة عقود بـ "الثورة الدستورية"، وبالأساس من خلال تعيين قضاة جدد محسوبين على التيار المحافظ. ويتهم اليمين هذه المحكمة بالتدخل في قضايا ليست لها، وبالتمادي في إلغاء قوانين سنّها الكنيست وتراها المحكمة غير دستورية. غير أن التهمة الأنكى هي أن المحكمة العليا تناصر الفلسطيني

الذي يتوجه إليها مشتكياً من ممارسات الاحتلال أو المستوطنين في أراضي ١٩٦٧، على الرغم من كونها تهمة لا تستند إلى أي قرائن جادّة. ويعمل اليمين على حصر دور المحكمة في تفسير القانون، لا في النظر في قضايا تخص السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست). ويجادل عدد من قادة اليمين بأن المحكمة العليا أخذت لنفسها دوراً غير منصوص عليه في أي قانون، واستغلت عدم وجود دستور في إسرائيل وباتت تحكم على هواها، معتمدةً على "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته" من العام ١٩٩٢ الذي ترى فيه المحكمة بمثابة دستور بديل، فيما يراه اليمين "أساس الشرّ" الذي اعتمدت المحكمة عليه لتلغي قوانين عاديّة للكنيست.

ناهيك عن الصراع المحتدم حول خطة "إصلاح القضاء" التي يقودها ليفين فإن ما يعزز من الصراع والاستقطاب الداخلي الخوف على مستقبل العلمانية وحقوق الفرد في مقابل تصاعد نزعة التديين. وعزز من هذه المخاوف اقتطاع دوائر من وزارة التربية والتعليم وتمريرها إلى آفي معوز، ممثل حزب "نوعام"، الذي يتميز بتزمته الاجتماعي والديني ويعلن نيته إلغاء البرامج التي تشجع مساواة الحقوق للأقليات والنساء والمثليين. وبموجب الاتفاق سيكون معوز مسؤولاً عن وحدة البرامج اللامنهجية التي تشمل ١٠٪ من الساعات التعليمية وتخصص له ميزانية ٢,٤ مليار شيكل.[١٢] بالإضافة إلى ذلك تم تخصيص ١,٥٥ مليار شيكل لوزارة "المهمات القومية" التي تتولاها أوريت ستروك من "الصهيونية الدينية" التي تضع نصب أعينها تقوية الهوية اليهودية والقيم الدينية، بما يشمل ٦٠٠ مليون شيكل لدعم الأنوية التوراتية. وتخصيص مبلغ نصف مليار شيكل لوزارة القدس والتراث التي ستعمل أيضاً على تقوية الهوية والموروث الديني، وبحسب المراقبين يفوق المبلغ الكلي الذي يخصص لتشجيع القيم الدينية والهوية اليهودية والبالغ ٢,٢ مليار شيكل أكثر بـ ١٦ مرة مما كان يخصص لأهداف ترتبط بتعزيز قيم التديين، وحتى إن تم تقليص مبالغ منها ستظل بمثابة "تسونامي" تديين في إسرائيل".[١٣]

ثانياً: تحوّل تيار "الصهيونية الدينية" إلى "قوة ثالثة"

يكمن أحد أسباب تعزّز قوة قائمة تحالف "الصهيونية الدينية" في انتخابات الكنيست الـ ٢٥ التي جرت يوم ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، التي تُرجمت في ارتفاع تمثيله إلى ١٤ مقعداً، وتحوّله إلى القوة البرلمانية الثالثة، في انتقال أغلبية مصوتي حزب "يمينا" إلى التصويت للتحالف المذكور. وقد وقف على رأس "يمينا" (في انتخابات الكنيست الـ ٢٤) رئيس الحكومة السابق نفتالي بينيت، الذي أعلن اعتزال الحياة

يكمن أحد أسباب تعزّز قوة قائمة تحالف "الصهيونية الدينية" في انتخابات الكنيست الـ ٢٥ التي جرت يوم ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، التي تُرجمت في ارتفاع تمثيله إلى ١٤ مقعداً، وتحوّله إلى القوة البرلمانية الثالثة، في انتقال أغلبية مصوتي حزب "يمينا" إلى التصويت للتحالف المذكور.

السياسية بعد انتهاء توليه لمنصب رئيس الحكومة، ونقل رئاسة الحزب إلى وزيرة الداخلية السابقة أييلت شاكيد، وكان الحزب ممثلاً في ذلك الكنيست بـ ٧ مقاعد، لكنه لم يتمكن في الانتخابات الأخيرة من تجاوز نسبة الحسم على الرغم من اندماجه ضمن حزب "البيت اليهودي" (حزب المفدال سابقاً) في تحالف واحد وقفت شاكيد على رأسه. وإننا إذ نسجّل هذا السبب فمن أجل الكشف عما يستتر وراء ظاهر المعنى من هذا الانتقال، ولا سيما في صفوف المعسكر السياسي- الحزبي المعروف باسم "الصهيونية الدينية"، الذي تنتمي إليه جميع الأحزاب المذكورة أعلاه.

بموجب أحد التحليلات الإسرائيلية فإن انتقال هؤلاء المصوتين تم أساساً بسبب نقمتهم على حزب "يمينا" الذي تحالف مع أحزاب من معسكر الوسط- يسار في سبيل تشكيل ما باتت تُعرف باسم "حكومة التغيير"، ونتيجة للاعتقاد الراسخ لديهم بأن تحالف "الصهيونية الدينية" تحت قيادة بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير لن يفعل ذلك. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أنه كان هناك أيضاً انتقال، وعلى الخلفية نفسها، من جانب مصوتي "يمينا" إلى أحزاب أخرى منها حزب الليكود الذي سعى بكل ما أوتي من قوة لاستقطاب هؤلاء المصوتين، لكن بقي الانتقال إلى الليكود على نطاقٍ ضيّقٍ، نظراً إلى وجود خشية لدى هؤلاء المصوتين من أن يكرّر رئيس هذا الحزب، بنيامين نتنياهو، خطوة التحالف مع أحزاب من الوسط كما فعل بعد انتخابات الكنيست الـ ٢٣ في آذار ٢٠٢٠ حين أقام حكومة مداورة مع رئيس حزب "أزرق أبيض" بيني غانتس.[١٤]

إن "الصهيونية الدينية" هي الاسم الجديد الذي تبناه حزب "الاتحاد الوطني- تكوما" قبل أعوام قليلة، وعلى أعتاب انتخابات الكنيست الـ ٢٤ التي جرت في آذار ٢٠٢١ تم اختيار "الصهيونية الدينية" اسماً للقائمة التي تضم ثلاثة أحزاب من التيار الديني- القومي هي: حزب "الصهيونية الدينية" برئاسة بتسلئيل سموتريتش، وحزب قوة يهودية ("عوتسما يهوديت") برئاسة إيتمار بن غفير (من أتباع الحاخام مئير كهانا، زعيم حركة "كاخ" المحظورة)، وحزب "نوعام" برئاسة آفي معوز. وعلى أعتاب انتخابات الكنيست الـ ٢٥ أعلن حزبا "عوتسما يهوديت" و"نوعام" عن نيتهما خوض الانتخابات بقائمة منفصلة عن قائمة "الصهيونية الدينية" لكن بضغط من نتنياهو اتفق على أن تخوض الأحزاب الثلاثة الانتخابات ضمن القائمة نفسها على أن تنقسم إلى ٣ كتل برلمانية في الكنيست المنتخب، وهو ما حدث فعلاً.

لقد انقسم التيار الديني- القومي الصهيوني، الذي يعتمر أتباعه القلنسوات المطرزة على رؤوسهم، منذ أعوام كثيرة، إلى قسمين رئيسيين: الأول متطرف سياسياً يؤيد حزب "البيت اليهودي" (سليل حزب المفدال التاريخيّ) والثاني أكثر تطرفاً ويؤيد حزب "الصهيونية الدينية" (سليل حزب "الاتحاد الوطني- تكوما").

نظرة إلى الموجهين الأيديولوجيين- الروحانيين لسموتريتش

تأسس "الاتحاد الوطني- تكوما" في آذار ١٩٩٩ لخوض انتخابات الكنيست الـ ١٥ التي جرت في شهر أيار من ذلك العام. وأكثر ما تجدر الإشارة إليه هو أن الاتجاه السياسي الذي يوجه "الاتحاد الوطني- تكوما" يضعه حاخامو المستوطنات وفي مقدمهم دوف ليئور وشلومو أفنير.

يعتبر الحاخام دوف ليئور أحد أكثر حاخامي التيار الصهيوني - الديني تطرفاً. وهو الحاخام السابق لمستوطنة "كريات أربع" في الخليل، التي تعتبر واحدة من معاقل غلاة المستوطنين المتطرفين. ويتمتع ليئور بشعبية واسعة جداً بين المستوطنين المتطرفين، وهو الزعيم الروحي لعصابات "شبيبة التلال"، التي ترتكب اعتداءات على الفلسطينيين وأملاكهم وتستولي على أراض في الضفة الغربية وتقيم بؤراً استيطانية عشوائية. لكن أجهزة الأمن الإسرائيلية، الجيش والشرطة وجهاز الأمن العام ("الشاباك")، تتعامل معها بقفازات من حرير. كما أنه أحد الحاخامين الذين كتبوا مقدمة كتاب "توراة الملك"، من تأليف الحاخامين اليمينيين المتطرفين إسحق شابيرا ويوسف إليتسور. يتناول الكتاب شرائع يهودية تستند إلى التوراة حول "شرعية" قتل "الغوييم"، غير اليهود، خلال الحرب. ويتبنى الكتاب وجهة نظر متطرفة جداً يتم السماح بموجبها خلال الحرب بقتل "الغوييم" سواء أكانوا من الرجال أو النساء أو الأطفال أو المسنين.

ومما نُقل عنه في دروسه ومواعظه الدينية أنه يصف العرب بأنهم همج. وهو يؤيد "الترانسفير الطوعي" للفلسطينيين، كحلّ للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وقبل أعوام كثيرة قال في مقابلة أجرتها معه إذاعة المستوطنين "القناة ٧" إن "الهدف يجب أن يكون إسكانهم (الفلسطينيون) في أوطانهم الأصلية ولو حتى في مقابل المال. فعلى أرض إسرائيل أن تكون تابعة إلى شعب إسرائيل فقط". وهو من موقعي الفتوى العنصرية الداعية إلى عدم تأجير بيوت أو بيعها إلى العرب.

يربط ليئور في مقدمته لكتاب "توراة الملك" بين مضمون الكتاب الذي يحرّض على قتل الفلسطينيين، ورؤيته للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بأنه صراع ديني ينبغي حسمه فقط من خلال طرد العرب من البلاد. واتهم ليئور، من جانب مصادر عديدة، بأنه هو من أصدر فتوى قتل رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إسحق رابين. وفي إثر مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، في شباط ١٩٩٤، وصف ليئور منفذها، السفاح باروخ غولدشتاين، بأنه "قديس أكثر من جميع قديسي المحرقة" أي اليهود الذين قُتلوا خلال المحرقة النازية. إلى جانب ذلك يعتبر إسرائيل "هيئة مقدسة"، لكنه يتعامل بعدم احترام مع مؤسسات الدولة، وخصوصاً النيابة العامة التي أطلق تصريحات هجومية متكررة ضد موظفيها.

وبالنظر إلى تاريخ حزب "الاتحاد الوطني- تكوما" (انظر: المربع أعلاه)، يمكن استخلاص أن الأغلبية الساحقة لقاعدة التيار الديني- القومي الصهيوني اختارت القسم الأشدّ تطرفاً في هذا التيّار. في المقابل يؤكد قباطنة القسم الأقل تطرفاً في التيار، ولا سيما من قادة حزب "البيت اليهودي"، أن هذا الاختيار جاء بسبب الخطوة التي أقدم عليها حزب "يمينا" من خلال انضمامه إلى ما يسمى بـ "حكومة التغيير"، وليس من باب التأييد للنهج السياسي الذي تتبناه الأحزاب المنضوية ضمن قائمة تحالف "الصهيونية الدينية". وعلى الرغم من ذلك، فإن النتيجة هي أن القسم الأكثر تطرفاً من "الصهيونية الدينية" بات بمثابة القوة البرلمانية الثالثة، وهو الذي سيمسك بزمام الأمور من الآن وحتى إشعار آخر. وثمة من بين المحللين في إسرائيل من يعتبر هذا القسم بمثابة الحاكم الفعلي لإسرائيل على معتقداته المتطرفة، وليس أبسطها ضرورة تطبيق "الوعد الإلهي المُعتّق" بأن تكون "أرض إسرائيل الكاملة" (من البحر إلى النهر) لـ "شعب إسرائيل" فقط. لكن قد يكون من الأصّح القول إن هناك "تقاسماً وظيفياً"

بينه وبين ليكود نتنياهو، كون تلك المعتقدات التي تشهرها "الصهيونية الدينية"، وبالذات حيال السياسة المطلوبة إزاء ما يسمى بـ "أرض إسرائيل"، لم تكن مرّة موضع تحفّظ أو حتى مجرّد استفظاع لا من جانب نتنياهو ولا من جانب حزبه.

ثالثاً: اختفاء حزب ميرتس

"ميرتس": طويت الصفحة. (فلاش ٩٠)

كان من أبرز نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الـ٢٥ عدم تمكن حزب ميرتس ("يسار صهيوني") من اجتياز نسبة الحسم، ما عكس تدهوراً كبيراً في مسيرة هذا الحزب. تأسس هذا الحزب في العام ١٩٩٢ باتحاد ثلاثة أحزاب هي: "راتس" برئاسة شولاميت ألوني، و"مبام" برئاسة يائير تسبان، و"شينوي" برئاسة أمنون روبنشطاين. لكنّ الوحدة بين هذه الأحزاب الثلاثة لم تلغِ ولم تغيّب الخلافات الأيديولوجية بينها ـ بين الليبراليين من "راتس" و"شينوي" من جهة أولى، وبين الاشتراكيين من "مبام" من جهة ثانية. وقد حافظ الحزب الجديد على مبدأ المحاصصة في مختلف هيئاته ومؤسساته، إذ جرت العادة على انتخاب تلك الهيئات والمؤسسات وفق مفتاح حزبي، على أساس القوة النسبية لكل واحد من الأحزاب

الثلاثة المشاركة. غير أن مبدأ المحاصصة هذا شهد تراجعاً تدريجياً ومتواصلاً خلال الأعوام الأخيرة حتى تلاشيه واختفائه نهائياً، لتحلّ محله صراعات معسكراتية تجاوزت التقسيمات والخلافات الأيديولوجية وغيّبتها. وكان من أبرز علامات هذا التحوّل وانعكاساته فشل أي محاولة للدخول إلى قائمة ميرتس الانتخابية والفوز بموقع فيها (ولو حتى في مواقع غير مضمونة) في انتخابات الكنيست المتتالية خلال الأعوام الأخيرة، إذا لم تكن (المحاولة) جزءاً من صفقة بين المعسكرات المتصارعة.

رابعاً: المؤشرات السنوية تظهر تراجع الثقة بمؤسسات الدولة

أظهر استطلاع "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية" للعام ٢٠٢٢ الذي نشره "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، أن هناك تراجعاً كبيراً ومستمراً في ثقة السكان اليهود بمؤسسات الدولة بما في ذلك المحكمة العليا والحكومة والشرطة والكنيست والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، باستثناء مؤسسة الجيش التي ارتفعت نسبة الثقة بها من ٧٨٪ إلى ٨٥٪، ورئاسة الدولة الإسرائيلية التي ارتفعت نسبة الثقة بها من ٥٥٪ إلى ٦٢٪.

كما بيّن المؤشر أنه بعكس ما جرت عليه العادة في السابق، فإن تحديد ما إذا كان الشخص في أوساط السكان اليهود ينتمي إلى اليمين أو اليسار أو الوسط لم يعد يتعلق بالموقف من قضية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني فحسب، بل بات يشمل جميع المجالات السياسية والاجتماعية، الداخلية والخارجية.

كما خلص المؤشر إلى وجود علاقة وثيقة آخذة في التصاعد بين الهوية الدينية (علماني، وحريدي، وقومي ديني) والتموضع السياسي لدى الفرد في المجتمع اليهودي، وكلما ازداد تديّن الفرد انزاح بحدة نحو اليمين، خصوصاً في أوساط اليهود الحريديم [المتشددون دينياً] وتيار الصهيونية الدينية، بينما انقسم العلمانيون اليهود تقريباً بالتساوي بين اليمين واليسار والوسط.

وسجلت ثقة الجمهور الإسرائيلي عموماً بمؤسسات الدولة أدنى مستوى لها منذ العام ٢٠١٢، إذ عبّر ٣٣٪ فقط من المستطلعة آراؤهم عن ثقتهم بمؤسسات الدولة. وقال ٦١٪ منهم إن إسرائيل بحاجة إلى زعيم قوي لا يأخذ بعين الاعتبار مواقف الكنيست ووسائل الإعلام والرأي العام من أجل معالجة المشاكل الخاصة للدولة. وأبدى ٥٥,٦٪ منهم تأييدهم بأن تكون للمحكمة العليا سلطة لإلغاء قوانين الكنيست إذا تبين أنها تتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

كما سجل المؤشر ارتفاعاً واضحاً في نسبة اليهود الذين يعتقدون أن اليهود يجب أن يحظوا بحقوق أكثر من غير اليهود في إسرائيل، والتي وصلت إلى ٤٩٪ بينما بلغ متوسطها ٣٦,٦٪ في الفترة بين الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٢٢.

وأشار المؤشر إلى أنه منذ صيف ٢٠٢١ عاد التوتر بين السكان اليهود والعرب ليصبح أقوى وأبرز توتر في صفوف المجتمع الإسرائيلي، علماً بأن التوتر الأبرز والأقوى بين ٢٠١٨ و٢٠٢٠ كان بين اليمين واليسار.[١٥]

وأظهر استطلاع "مؤشر الصوت" الإسرائيلي الصادر أيضاً عن "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" أن غالبية كبيرة من العلمانيين اليهود الإسرائيليين يشعرون بأن أسلوب حياتهم مُهدّد من قبل الحكومة المتشددة الجديدة، حيث توقع معظم الإسرائيليين اليساريين زيادة في الهجرة من البلاد. ووجد الاستطلاع أيضاً أن غالبية الإسرائيليين تعتقد أن نتنياهو أساء التعامل مع المفاوضات الائتلافية من خلال تقديم تنازلات مفرطة لحلفائه من اليمين المتطرف والحريديم.

واستمزج المؤشر عينة تمثيلية حول المواقف تجاه الحكومة اليمينية الأكثر تشدداً والتي وعد أعضاؤها، والاتفاقات الائتلافية التي أبرمتها، بتغييرات بعيدة المدى وجذرية، بما في ذلك تجاوز القضاء، وخطط لضم الضفة الغربية، وإلغاء قوانين مكافحة التمييز، والسماح لأحداث تفصل بين الجنسين، بالإضافة إلى منح صلاحيات غير مسبوقة لمتطرفين معادين للعرب وللمثليين وللنساء. وعند سؤالهم عما إذا كانوا قلقين من أنهم لن يتمكنوا من الحفاظ على نمط حياتهم المفضل بسبب القوة المتزايدة لفئات معينة في المجتمع الإسرائيلي، قال ٧٠٪ من اليهود العلمانيين إنهم يشعرون بالقلق، مقارنة بـ ٤٦,٥٪ ممن تم تعريفهم بأنهم تقليديون غير متدينين، و٣٤٪ من اليهود التقليديين ذوي الميول الدينية، و٢٢٪ من المتدينين القوميين و١٩٪ من الحريديم. ووجد الاستطلاع أن ٣٥٪ توقعوا زيادة الهجرة من إسرائيل كرد فعل على الحكومة المتشددة، وهذا يشمل ٦٠٪ من ناخبي اليسار و٤٥٪ من ناخبي الوسط و٢٥٪ من ناخبي اليمين. كما وجد أن غالبية الإسرائيليين يعتقدون أن الائتلاف الناشئ سيضعف مكانة إسرائيل الدولية – ٥١,٥٪، مقابل ٢٩٪ الذين يرون أنه سيحسن مكانتها و٩٪ قالوا إنه لن يكون له أي تأثير. كما قالوا إنهم يعتقدون أن الائتلاف الحكومي سيزيد الوضع المدني سوءاً للعرب – ٤٨٪ مقابل ٢٢٪ قالوا إنها سيحسنه. وقال ثلاثة أرباع من شملهم الاستطلاع إن التأثير الحريدي على السياسة الوطنية يتجاوز حصة مجتمع الحريديم من السكان. وفي ما يتعلق بفئات النساء والعرب ومجتمع الميم يرى معظم المشاركين في الاستطلاع (بين ٥٥ و٥٧٪) أن تأثيرهم السياسي أصغر من نسبتهم بين السكان.[١٦]

إجمال: المشهد الداخلي السياسي الى أين؟

من المتوقع أن يستمر الجدل المحتدم داخل إسرائيل على خلفية تأليف الحكومة الأكثر تطرّفاً وتديناً في تاريخ الدولة. وهو جدل يخصّ بالأساس قضايا داخلية مثلما أشير أعلاه، ولا ينطوي على خرق لتخوم شبه الإجماع حيال القضية الفلسطينية والموقف من الفلسطينيين في الداخل، الذي يسم الأغلبية الساحقة من الأحزاب الإسرائيلية التي حظيت بتمثيل في الكنيست الحاليّ.

وربما من المفيد التنويه إلى أن قيام الكنيست الإسرائيلي، يوم ٩ كانون الثاني ٢٠٢٣، بإقرار مشروع قانون تمديد العمل بأنظمة الطوارئ التي تطبّق القانون الإسرائيلي على أراضي الضفة

الغربيـة (والمعـروف باسـم قانـون الأبارتهايـد) بالقـراءة الأولـى، كان بمثابـة فرصـةً لتأكيـد شـبه الإجمـاع المذكـور. فقـد صـوّت ٥٨ عضـو كنيسـت مـع تمديـد أنظمـة الطـوارئ، بينهـم أعضـاء الائتـلاف الحالـي الذيـن عارضـوا هـذا التمديد خـلال ولايـة حكومـة بينيـت– لابيـد الماضيـة (مـن بـاب المناكفة وإحـراج تلـك الحكومـة وتفكيـك قاعدتهـا البرلمانيـة) وهـو مـا أدى، بالتزامـن مـع حـدوث انشـقاقات عنهـا، إلـى سـقوط تلـك الحكومـة. وصـوّت ١٣ عضـو كنيسـت ضـد التمديـد، هـم أعضـاء الكنيسـت مـن القائمتـين العربيتـين، ومـن حـزب العمـل. وكان حـزب العمـل صـوّت مـع التمديـد فـي الكنيسـت الماضـي. وصـوّت حزبـا "يوجـد مسـتقبل" و"المعسـكر الرسـمي" مـع التمديـد.

مـن المتوقـع أن يسـتمر الجـدل المحتـدم داخـل إسـرائيل علـى خلفيـة تأليـف الحكومـة الأكثـر تطرّفـاً وتديناً فـي تاريـخ الدولـة. وهـو جـدل يخـصّ بالأسـاس قضايـا داخليـة مثلمـا أشـير أعـلاه، ولا ينطـوي علـى خـرق لتخـوم شـبه الإجمـاع حيـال القضيـة الفلسـطينية والموقـف مـن الفلسـطينيين فـي الداخـل، الـذي يسـم الأغلبيـة السـاحقة مـن الأحـزاب الإسـرائيلية التـي حظيـت بتمثيـل فـي الكنيسـت الحالـيّ.

لا بـد أيضـاً مـن إعـادة التذكيـر بـأن رئيـس الحكومـة الإسـرائيلية السـابق نفتالـي بينيـت، وبالاتفـاق مـع خليفتـه فـي هـذا المنصـب كرئيـس للحكومـة الانتقاليـة يائيـر لابيـد، هـو مـن بـادر إلـى حـلّ حكومتهمـا المشـتركة ذات الرأسـين علـى أرضيـة عـدم نجاحهـا فـي تمديـد أنظمـة الطـوارئ المذكـورة. فقـد كان مـن المفـروض أن ينتهـي سـريان مفعـول هـذه الأنظمـة مـن الناحيـة القانونيّـة بعـد أن فشـلت الحكومـة السـابقة فـي تمريرهـا فـي الكنيسـت، فـي حزيـران الماضـي (٢٠٢٢)، لكـن مـا حـدث هـو أنـه تمّ تمديدهـا بشـكل أوتوماتيكـي بسـبب حـلّ الكنيسـت قبـل هـذا الموعـد المُحـدّد (بموجـب قانـون الكنيسـت يـؤدي حـلّ الكنيسـت والذهـاب إلـى انتخابـات مبكـرة إلـى تمديـد أوتوماتيكـي لمفعـول أنظمـة الطـوارئ فتـرة ثلاثـة أشـهر مـن تاريـخ أداء الكنيسـت المنتخـب اليمـين القانونيّـة). وقالـت مصـادر مقربـة مـن بينيـت إنـه قـرر التوجـه إلـى انتخابـات مبكـرة بسـبب عـدم نجاحـه فـي تجنيـد أغلبيـة تدعـم هـذه الأنظمـة، وهـو مـا تماشـى معـه لابيـد. وشـدّدت هـذه المصـادر علـى أنـه علـى الرغـم مـن البيـان المشـترك لبينيـت ولبيـد بشـأن تبكيـر تلـك الانتخابـات، فـإن القـرار اتخـذه بينيـت وحـده، إذ فهـم فـي الأيـام الأخيـرة أنـه لا توجـد وسـيلة لتمديـد العمـل بأنظمـة الطـوارئ فـي الضفـة الغربيـة إلا عـن طريـق حـلّ الكنيسـت، وتخـوّف مـن الفوضـى فـي حـال انتهـى العمـل بأنظمـة الطـوارئ، إذ سـيصبح مـن الصعـب تطبيـق القانـون الإسـرائيلي علـى المسـتوطنات.[١٧]

إن فـي مجـرّد هـذه الوقائـع مـا يفصـح عـن هـموم متماثلـة إزاء الاحتـلال والاسـتيطان فـي الأراضـي المحتلـة خصوصـاً كمـا إزاء القضيـة الفلسـطينية عمومـاً بـين الائتـلاف الحكومـي الحالـي وأغلبيـة المعارضـة، مثـل مـا كانـت الحـال عليـه بـين أغلبيـة الائتـلاف الحكومـي السـابق وأغلبيـة المعارضـة فـي الكنيسـت الماضـي. وهـذا الكلام لا يعنـي بحـال مـن الأحـوال التخلّـي عـن مسـاءلة جوانـب أخـرى فـي هـذا الجـدل تتعلـق بمُضـي حكومـة نتنياهـو قدمـاً بتكريـس كل مـا يتماشـى مـع سياسـات اليمـين المتطرّف والفاشـي علـى الصعيـد الداخلـي الـذي

لا بُدّ أن ينعكس على كل الصعد الأخرى والقادرة في اجتماعها معاً على نسج صورة عامة لإسرائيل، وبالذات في ما هي مختلفة عليه، وفي ما يقف في صلب إجماعها.

يبدو واضحاً منذ الآن أن حكومة نتنياهو السادسة ستواجه الكثير من الأزمات والضغوط، داخلياً وخارجياً، على خلفية تركيبتها الإشكالية واتجاهها نحو إتباع سياسة يمينية أكثر تطرفاً وتديناً عموماً وأيضاً على الصعيد الاجتماعي وفي محور علاقة الدين والدولة.

وفي مسعى استشراف ما يمكن أن ينتظرها في المستقبل نرى وجوب الإشارة إلى ما يأتي:

- أولاً، واضح أن سياسة الحكومة العامة حيال الفلسطينيين والقضية الفلسطينية وحيال الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ والأماكن المقدسة تحظى بالاهتمام الأكبر ضمن نهج هذه الحكومة على المستوى الإقليمي، كذلك على المستوى الدولي ولا سيما من جانب دول الغرب والولايات المتحدة مثلما انعكس الأمر في الجولة التي قام بها وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، واللقاء الذي عقده نتنياهو مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في أثناء الانتهاء من إعداد هذا الفصل والتقرير. ومثلما جرى التنويه حتى من طرف جهات إسرائيلية، فإن هذا النهج يمكن أن يؤدي إلى تدهور علاقات إسرائيل مع الغرب ومع الإدارة الأميركية، وهو "ما سيُلحق الضرر بأمن إسرائيل في المدى الزمني القريب"، وفقاً لتقديرات معهد أبحاث الأمن القومي.
- ثانياً، من شأن الخطوات التي تنوي هذه الحكومة القيام بها في مجال ما يوصف بأنه "مسّ بالديمقراطية" وإضعاف المنظومة القضائية أن تؤدي، بالإضافة إلى تداعياتها الداخلية على الصدام بينها وبين المعارضة وعلى الصعيد الاقتصادي، إلى إلحاق أضرار بالعلاقات مع الولايات المتحدة مثلما تبين إلى الآن.
- ثالثاً، نصّت بعض اتفاقيات الائتلاف الحكومي، مثلما جرى التنويه، على إعداد تشريع لتعديل "قانون العودة" الإسرائيلي الذي يحكم سياسة الهجرة، بغية جعل الحصول على حقوق هجرة تلقائية لأشخاص غير يهود أمراً أكثر صعوبة. كما نصّت على تعديلات لرفض شرعية التحوّل إلى اليهودية بحسب إجراءات تيارات غير أرثوذكسية تتم في إسرائيل. وكلا هذين الأمرين يهدّدان بمس علاقات إسرائيل مع اليهود في الشتات الذين ينتمي ملايين منهم إلى تيارات غير أرثوذكسية داخل اليهودية، وبشكل خاص العلاقات مع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة.
- رابعاً، على الرغم من أن صعود قوة تيار "الصهيونية الدينية" يبدو أمراً شبه حتميّ، مثلما أشرنا إلى ذلك في سياق الفصل، فإن هذا الصعود سيكون مصدر توترات داخل حكومة نتنياهو السادسة على خلفية الملفات التي يحاول هذا التيار الدفع قدماً بها داخلياً وخارجياً، وبالذات في ما يرتبط بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني والعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة. وما يمكن توقعه على الرغم من ذلك هو أن نتنياهو سيكون متمسكّاً بهذا الائتلاف، وسيسعى لعدم

تفكيكه مع كونه إشكالياً وعرضة لتوالي الأزمات على نحو متواتر، إلا في حال نشوء وضع يتيح له إمكان إقامة ائتلاف بديل يبقيه على رأس الحكومة، وهو احتمال ضئيل.

- خامساً، بالنسبة إلى المعارضة من المتوقع أن تستمر في خطواتها الاحتجاجية مثلما أعلن زعيمها يائير لابيد.[١٨] ويبدو أن المعارضة، وفقًا لما يقوله لابيد، لا تتوقع أن تتراجع الحكومة كلياً عن خطتها لـ "إصلاح المنظومة القضائية" وأقصى ما تتطلع إليه هو أن تتم الخطة بمشاركتها ومن خلال أخذ تحفظاتها عليها بعين الاعتبار.

الهوامش

١ "هرتسوغ يخشى من حرب أهلية"، يسرائيل هيوم، ٢٠٢٣/١/٢٤. انظر/ي الرابط: https://www.israelhayom.co.il/news/politics/article/13616802 (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

٢ معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب، تقدير استراتيجي لإسرائيل ٢٠٢٣. انظر/ي الرابط: https://www.inss.org.il/he/publication/strategic-survey-israel-2023/ (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

٣ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، ملف خاص– حكومة نتنياهو السادسة: يمينية استيطانية دينية متطرفة. انظر/ي الرابط: https://cutt.us/NVxPv (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

٤ بيني غانتس: بن غفير يسعى لإنشاء جيش خاص. يديعوت أحرونوت، ٢٠٢٢/١٢/٢٩.

٥ بعد إلغاء تعيينه في المحكمة العليا، نتنياهو يقيل درعي من منصبه كوزير للداخلية والصحة، معاريف،٢٠٢٣/١/٢٢.انظر/ي الرابط: https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-974327 (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

٦ نتنياهو يقيل درعي، موقع واينت، ٢٠٢٣/١/٢٢. انظر/ي الرابط: https://www.ynet.co.il/news/article/rjpfguqsj (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

٧ بن كسبيت، أرييه درعي هو النسخة الحريدية من بنيامين نتنياهو، معاريف، ٢٠٢٣/١/١٩. انظر/ ي الرابط: https://www.maariv.co.il/journalists/Article-973707 (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

٨ ستُلغى قوانين أساس ويتم تقسيم منصب المستشار القانوني، المراحل الأربع للخطة الكاملة الرامية إلى إضعاف المنظومة القضائية، هآرتس، ٢٠٢٣/١/٢٢ انظر/ ي الرابط:shorturl.at/mNUV7 (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

٩ لمزيد من المواقف والتصريحات، انظر/ي: أنطوان شلحت ٩ /١/كانون الثاني ٢٠٢٣ " عن خطة ليفين لـ "إصلاح المنظومة القضائية": إسرائيل بين الديمقراطية الجوفاء، والديكتاتورية، والكِلبتوقراطية!" المشهد الإسرائيلي ، https://cutt.us/M4hSu (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١٠ عومري مانيف. ٢٢ /١/ ٢٠٢٣ "الميليارات الأميركية التي تحرك الثورة القضائية". موقع N12، انظر/ ي الرابط:https://www.mako.co.il/news-politics/2023_q1/Article-4d09130a0e5d581026.htm (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١١ نطعئيل بندل، ٨/١/ ٢٠٢٣: "حقوقيون ضد خطة ليفين: تهديد ملموس لطابع إسرائيل الديمقراطي"، موقع يسرائيل هيوم، انظر/ ي الرابط: https://www.israelhayom.co.il/news/politics/article/13552341 (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١٢ شاحر ايلان، ١٥ /١/ ٢٠٢٣: "الحكومة ستقرر اليوم: آفي معوز مسؤول عن ١٠٪ من الساعات التعليمية". موقع كلكاليست: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/hk00vpsgs (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١٣ المصدر نفسه.

١٤ الصعود في قوة الصهيونية الدينية، موقع واينت، ٢٠٢٢/١١/٢. انظر الرابط: https://www.ynet.co.il/news/election2022/article/hyjpu3yri (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١٥ المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، مؤشر الصوت الإسرائيلي لشهر كانون الأول ٢٠٢٢، ٢٠٢٣/١/٤. انظر الرابط: https://www.idi.org.il/articles/47058- (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١٦ المصدر نفسه.

١٧ عاموس هرئيل، الولاية القصيرة لبينيت: توجيه موضوعي للحكومة من دون تغيير استراتيجي، هآرتس، ٢٠٢١/٦/٢١.انظر الرابط:shorturl.at/cvwCR (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١٨ يائير لابيد، من شأن لجنة رئاسية أن تمنحنا أملاً، هآرتس ٢٠٢٣/١/٣١. انظر/ي الرابط:
https://www.haaretz.co.il/opinions/2023-01-31/ty-article-opinion/.premium/00000186-02e7-d1fd-a1e6-46ff5c910000 (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)